أوراق وحروف

ماذا تنتظر يا وزير التجارة؟

أجد أن هبوط أسعار النفط يصب في مصلحة المستهلك، وإن كان هناك من يخالفني هذا الرأي من فطاحل الاقتصاد وأساتذته، بالطبع لديهم رؤى تختلف عن رؤاي التي لا تختلف عن رؤى أي مواطن يطمح لكسر الأسعار، التي حطمت ميزانيات كثير من الأسر وجعلتها تعيد حساباتها عشرات المرات عند بداية كل شهر!

حكومتنا لن تكون سعيدة بهبوط سعر البرميل، لأن ذلك سيؤخر الكثير من المشاريع الحيوية والمهمة في البلد، ولكن ما حدانا لأن نجاهر بسعادتنا بهذا الهبوط الأداء الضعيف وغير المرئي لوزير التجارة تجاه غلاء الأسعار. فما فعله كله هو عشق الأضواء، وملازمته لكلمة «سوف»، والتي جعلني معاليه أكرهها مرغماً بسبب استخدامه المسرف لها، وبكثرة تفوق استخدام وزير المالية لهذه الكلمة، والتي زاد استعمالها هذه الأيام مع تقديم الحكومة استقالتها، خصوصاً أن هناك شكاً كبيراً في عودة وزراء إلى التشكيلة الحكومية الجديدة، وعلى رأسهم عاشقو «سوف» وأخواتها!

* * *

المملكة العربية السعودية سحبت حليب أطفال مسرطنا من أسواقها ومنعت بيعه. ونحن هنا لم نسمع حساً أو خبراً من قبل وزارة التجارة تجاه هذا الموضوع الخطير! لم أرَ، ومن دون مبالغة، وزارة بهذه السلبية وعدم التفاعل تجاه ما يثار من قضايا وأمور كهذه الوزارة، والتي يبدو أنها آثرت الجمود والتقوقع متبعة خطى وزيرها الذي يشهد عليه انهيار البورصة وغلاء الأسعار بعدم فاعليته وتجاهله التام لما يعني وزارته من قريب أو بعيد!

* * *

رئيس الحكومة الكندية ستيفن هاربر «تغدى» في أعضاء البرلمان قبل أن «يتعشوا» به، بطلبه من الحاكمة العامة لكندا ميشيل جين تعليق عمل البرلمان في سابقة هي الأولى في تاريخ بلاده! رئيس الوزراء الكندي كان على موعد مع استجواب كان سيقوض حكومته، ولكنه وبذكاء استبق خطوة النواب بتعليق عمل البرلمان إلى تاريخ 27 يناير المقبل، قاطعاً الطريق على نواب المعارضة الذين كانوا يعدون العدة لاستجوابه، وأراد بهذا التعليق استثمار هذه الفترة القصيرة لينجز أجندة حكومته، بعيداً عن عراقيل نواب المعارضة، كما صرح بذلك في تصريحات صحافية أخيراً!

أنظر عزيزي المواطن إلى الديموقراطية هناك. الفارق بينها وبين ديموقراطيتنا شاسع جداً، فهناك يعملون من أجل بلادهم سواء الحكومة أم النواب، فلا تهمهم الأضواء ولا عشق التصريحات الصحافية بقدر ما تهمهم قضاياهم الوطنية. أما عندنا فنصبح ونمسي على تصريحات النواب المستجوبين الذين يسعون إلى تحقيق نصر زائف، ولو كان ذلك على حساب المصداقية والشفافية، والتي عادة ما يطنطنون بها!

نقولها وبكل صراحة إن معظم الاستجوابات لدينا هي لتصفية حسابات حزبية وانتخابية ليس أكثر، ومن أراد التحقق من صحة ما نقول فليبحث جيداً في الاستجوابات السابقة وعندها سيكتشف الحقيقة واضحة جلية لا يحجبها شيء!

مبارك محمد الهاجري

كاتب كويتي

mubarak700@gmail.com

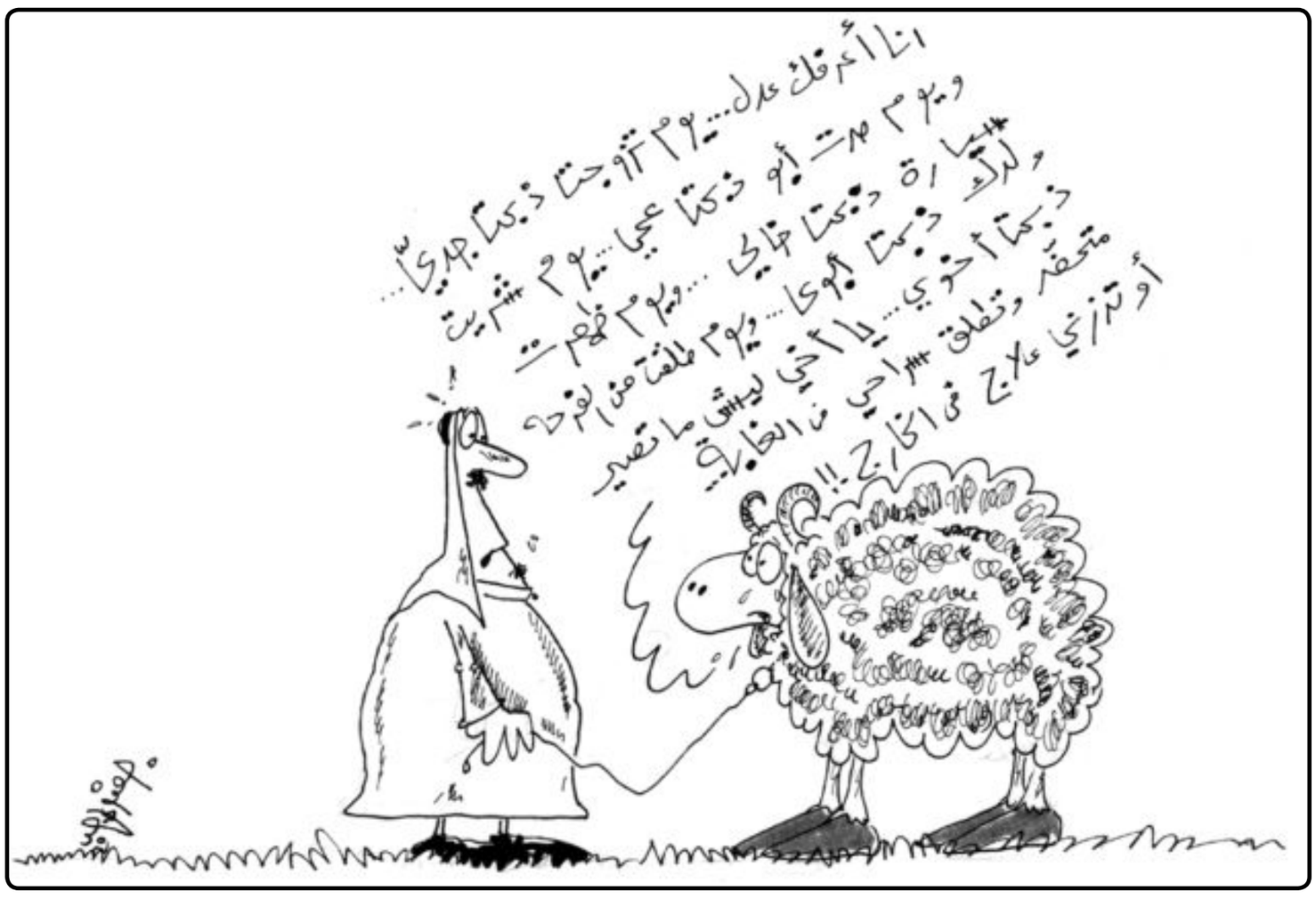

شكراً للمملكة العربية السعودية الشقيقة

أكثر من مليوني حاج من جميع الدول الإسلامية ينهون مناسك حجهم بيسر وسلام ومن دون مشاكل وفي أجواء إيمانية هادئة. ذلك كله تم بفضل الله ورعايته، بجهود الأخوة في المملكة العربية السعودية الشقيقة الذين استطاعوا أن يطبقوا خطة الحج لعام 1429 هجرية، والتي نجحت بامتياز. وكان دور رجال الداخلية جلياً لحجاج بيت الله الحرام، فكان التنظيم مميزاً وميسراً لحركة مرور قافلات الحجيج وسالكاً لسيارات النقل، فيحسب لموسم الحج هذا العام أنه لم يشهد أي مشكلة تذكر. ويعود السبب إلى توسعة جسر الجمرات والإضافات الكثيرة التي تم الانتهاء منها في وقت سابق، وكان دور الأمن واضحاً في تسهيل مرور الحجاج عند الجمرات وعدم عودتهم في الطريق نفسه، لكي لا يحدث تصادم فكانت الإنسيابية في المرور على جسر الجمرات، وبفضل الله تعالى لم يشهد موسم الحج لهذا العام أي إصابات تذكر وتم أداء المناسك بكل يسر. وقد أعلن وزير الصحة السعودي حمد المانع، سلامة حج هذا العام وخلوه من الأمراض الوبائية. وهذا لم يتم سوى بتطبيق الخطة التي وضعتها وزارة الصحة، فقد بُذلت جهود كبيرة تشكر عليها ووفرت كثيرا من الخدمات الطبية التي ساهمت بشكل فعال في عدم انتشار العدوى والسيطرة عليها، إذ وفرت الوزارة أربعاً وعشرين مستشفى بسعة ثلاثة آلاف وتسعمئة وتسعة وثلاثين سريراً طبياً، ومئة وثمانية وثلاثين مركزاً صحياً لخدمة حجاج بيت الله الحرام، بالإضافة لتوفير الكثير من سيارات الإسعاف ومراكز الطوارئ على جسر الجمرات والفرق الطبية حول الحرم المكي الشريف.

هذه الجهود لا يمكن نكرانها. فما قامت به اللجان القائمة على خدمة حجاج بيت الله الحرام يستحق الشكر والثناء والتقدير، فجزاهم الله خير الجزاء. والشكر لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود (حفظه الله) وحكومة المملكة العربية السعودية الشقيقة، وكل من ساهم في إنجاح موسم الحج وخدمة الحجاج على أكمل وجه.

ونبارك للأخوة والأخوات حجاج بيت الله الحرام، وحجاً مبروراً وسعياً مشكوراً وذنباً مغفوراً.

نقطة نظام: أكدت شركة الاتصالات الجديدة «فيفا»، بخدماتها المميزة أن هناك مميزات كثيرة في كسر الاحتكار، وأن المستفيد الأكبر هو المستهلك. لذلك أضم صوتي إلى صوت أعضاء الشبكة الوطنية الكويتية، ونطالب بإنشاء شركات جديدة للإنترنت والسينما وكسر احتكار وكلاء السيارات وقطع الغيار وفتح السوق الكويتية للجميع، فكفانا استغلالاً. هذه مطالب نضعها في أيدي أعضاء «التكتل الشعبي» الذين كان لهم دور أساسي في كسر احتكار الاتصالات، وكانوا وراء إنشاء شركة الاتصالات الجديدة.

مسفر النعيس

كاتب كويتي

mesfir@gmail.com

واشنطن... والدولة الفلسطينية!

كانت السياسة الأميركية تجاه الصراع العربي - الإسرائيلي (وبغض النظر عن شخص الحاكم في واشنطن) أسيرة مفاهيم الحرب الباردة التي كان لإسرائيل خلالها دور بارز في تحقيق المصالح الأميركية. اليوم، إسرائيل هي عبء كبير على أميركا وعلى مصالحها في العالمين الإسلامي والعربي، فلم تعد إسرائيل وشواطؤها فقط هي المتاح الأساس للتسهيلات العسكرية الأميركية في الشرق الأوسط (كما كانت في حقبةٍ طويلة في الحرب الباردة)، ولم تعد إسرائيل مصدر أمنٍ وحماية للمصالح الأميركية، بل إن تلك العلاقة الخاصة معها أضحت هي السبب في تهديد مصالح واشنطن في بقعةٍ جغرافيةٍ تمتد من المحيط الأطلسي إلى المحيط الهندي، ويعيش عليها مئات الملايين من العرب وغير العرب، وترتبط ثروات هؤلاء أصلاً، بل وسائر خيراتهم الاقتصادية ارتباطاً شديداً بالشركات والمصالح الأميركية.

ولأن واشنطن رفضت سابقاً دعوات عربية ودولية لعقد مؤتمرٍ دولي لتحديد مفهوم الإرهاب وللفرز بينه وبين حق مقاومة الاحتلال، فإن المفهوم الأميركي للإرهاب أصبح هو نفسه مصدر تشجيع للإرهاب، عوضاً عن الحد منه ومن أسبابه ومن ظواهره.

فقد أعطى هذا المفهوم الأميركي للإرهاب شرعية أميركية للعدوان الإسرائيلي على الشعبين الفلسطيني واللبناني. وكانت حصيلة هذا المفهوم الأميركي، ونتيجةً لهذا العدوان الإسرائيلي ردود فعلٍ عديدة من المظلومين في ظل هذا المفهوم وممن هم ضحايا لهذا العدوان.

ولم تعترف واشنطن وإسرائيل بمنظمة التحرير الفلسطينية إلا حينما أكدت المنظمة كتابةً (في رسالة شخصية من رئيسها ياسر عرفات ثم في وثائق اتفاقات أوسلو) على رفض أسلوب العنف (وهو هنا المقاومة) وتعهدت باستبداله بأسلوب وحيد فقط هو التفاوض والعلاقات الثنائية المباشرة من دون وسطاء. لذلك نرى الضغط الأميركي دائماً على السلطة الفلسطينية لجعلها تلتزم بالإدانة الصريحة والعلنية لأي عملية عسكرية ضد الاحتلال الإسرائيلي.

إن واشنطن تعتبر أي عدوان إسرائيلي نوعاً من الدفاع عن النفس، بينما تنظر (واشنطن) إلى المقاومة ضد الاحتلال كما لو كانت حالاً إرهابية، تستوجب منها الردع والعقاب!

فالموقف الأميركي سيبقى موضع شك لدى العرب والعالم كله طالما استمرت واشنطن في إغفال التعامل مع العدوان الإسرائيلي على أنه حالة احتلال يتوجب وقفها فوراً، وأن إنهاء الاحتلال يعني أيضاً بناء دولةٍ فلسطينية مستقلة على الأراضي الفلسطينية المحتلة كلها عام 1967 بما فيها القدس الشرقية، وضرورة تلازم ذلك مع ضمانٍ لحل عادل لحقوق اللاجئين الفلسطينيين.

تحدثت واشنطن كثيراً عن «دولة فلسطينية»، لكن من دون تحديدٍ لحدود هذه الدولة وسكانها وعاصمتها، وبلا تحديدٍ أيضاً لنوع السلطة فيها. فلا يكفي الحديث بالعموميات عن «الدولة الفلسطينية»، فحكام إسرائيل أنفسهم قالوا بتلك العمومية، بينما يقتلون الفلسطينيين على الأرض الفلسطينية ويدمرون ممتلكاتهم. فإدارة بوش تعاملت مع الملف الفلسطيني بمنطق رد الفعل والتمييع وليس من منطلق السعي لحل عادلٍ وشامل للقضية الفلسطينية. وما سعت إليه إدارة بوش منذ مجيئها هو تجميد الملف الفلسطيني لتسهل عليها حربها على العراق. وها هي الآن إدارة بوش في أسابيعها الأخيرة تراوح مكانها في التعامل مع الملف الفلسطيني بعدما كررت في الأعوام الماضية أكثر من مرة عن «أملها» بإقامة دولة فلسطينية قبل رحيل الإدارة.

وإذا افترضنا أن واشنطن ستكون في ظل إدارة أوباما جادة فعلاً في التعامل مع الملف الفلسطيني، فإن منطلق هذه الجدية هو أن تنظر واشنطن إلى حركة المقاومة الفلسطينية ضد الاحتلال الإسرائيلي على أنها نتيجة لحال عدوانية احتلالية وليست سبباً لأزمةٍ أمنيةٍ وسياسية راهنة. فالمطلوب أولاً وقف العدوان الإسرائيلي وإنهاء الاحتلال الغاشم، أي مطلوبٌ أولاً معالجة الأسباب في إطار حل سياسي شامل قبل التركيز على النتائج الأمنية والسياسية المترتبة على مواجهة واقع الاحتلال.

إدارة أوباما مدعوة للنظر إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة على أنها حالة شبيهة إلى حد ما بالمشكلة الإيرلندية، إذ كان الجيش الجمهوري الإيرلندي يستخدم العنف ضد المدنيين في لندن وغيرها، لكن من أجل حقوقٍ سياسية يسعى إلى تحقيقها. وقد نجحت واشنطن، رغم صداقتها الخاصة مع الحكومات البريطانية، بأن تطرح تسوية سياسية رعاها الرئيس الأميركي السابق بيل كلينتون. فلِمَ لم تضع واشنطن آنذاك على الجيش الإيرلندي شروطاً كالتي تضعها الآن على الفلسطينيين؟ لِمَ لمْ تضع واشنطن الجيش الجمهوري الإيرلندي على لائحتها للإرهاب؟

إن إدارة أوباما المقبلة معنية بالرؤية الشاملة للصراعات الدائرة بالمنطقة، وستجد حتماً أن الملف الفلسطيني هو أساس مهم في هذه الصراعات رغم التشويه الحاصل الآن على أكثر من جبهة. فالتشويه يحصل للصراعات الحقيقية في المنطقة ولمواصفات الأعداء والخصوم والأصدقاء، بحيث لم يعد واضحاً من هو العدو ومن الصديق، وفي أي قضية أو أي معركة، ولمصلحة من؟

نعم هناك صراع دولي - إقليمي على المنطقة العربية. نعم هناك محوران يتصارعان الآن في منطقة الشرق الأوسط. لكن ما الذي أوصل المنطقة إلى هذه الحال من الصراع والتصعيد؟

المسؤول الأول عن ذلك هو الإدارة الأميركية الحالية التي وضعت العراق منذ مطلع العام 2001 في قمة أولوياتها، وقبل الأعمال الإرهابية في أميركا، وتجاهلت تماماً الصراع العربي - الإسرائيلي بعدما كانت الأولوية هي لملفات هذا الصراع في نهاية إدارة جورج بوش الأب عبر مؤتمر مدريد عام 1991، ثم في أعوام إدارة كلينتون حتى آخر شهر من وجوده في البيت الأبيض. فلو ضغطت في السابق واشنطن على إسرائيل للانسحاب من الجولان والضفة والقدس وغزة، ومن مزارع شبعا، هل كان للمنطقة أن تشهد ما شهدته من تصعيد عسكري وتأزم سياسي خطير؟

لو تجاوبت الإدارة الأميركية بشكلٍ جدي مع مبادرة السلام العربية التي أعلنتها قمة بيروت عام 2002، وأقامت على أساسها مؤتمراً دولياً لاستكمال المفاوضات وتحقيق تسوية شاملة على الجبهات كلها، وإعلان دولة فلسطينية، هل كان للأمور أن تتعقد وتتأزم، كما هي حالها اليوم؟

لو تم ذلك، لما كانت هناك مشكلة تتعلق بسلاح المقاومة في لبنان أو في فلسطين. فالحرب الأميركية على العراق والتخلي الأميركي عن عملية السلام في الشرق الأوسط، هما مسؤولية الإدارة الأميركية الحالية، وهما السبب في انتعاش حركات المقاومة ومظاهر الغضب كلها على السياسة الأميركية في الشرق الأوسط.

أيضاً، فإن المسؤول عن ازدياد التأثير الإيراني في المشرق العربي هو السياسة الأميركية نفسها التي أطلقت العنان للرؤية الإسرائيلية القائمة على قهر الشعب الفلسطيني والاستمرار بالاحتلال والاستيطان في الضفة والجولان، تماماً كما كانت الحرب الأميركية على العراق هي المسؤولة عن تدمير مؤسساته وتصدع وحدته وجعله ساحة صراع لنفوذ قوى إقليمية عدة.

إن غياب السلام الحقيقي يستحضر الحرب والعنف ويدفع بالخاضعين للاحتلال إلى ممارسة حق مقاومته. وغياب الدور العربي الفاعل هو الذي يستحضر الدور الأجنبي الدولي والإقليمي. وغياب الوفاق الوطني الحقيقي في أي بلد عربي هو الذي يشجع الآخرين على التدخل في شؤونه وتحويل أرضه إلى ساحة صراعات...

صبحي غندور

مدير «مركز الحوار العربي» في واشنطن

alhewar@alhewar.com

فاصلة

إدارة الثقافة... مسؤولية عامة!

أثناء المشاركة في مؤتمر مؤسسة الفكر العربي تم تخصيص إحدى جلساته عن نوعية الثقافة السائدة في عالمنا العربي عموماً، إن كانت في ظروفها الحالية تمثل حافزاً للتقدم والتطور، أو بعكس ذلك تشكل إحباطاً ونظرة متشائمة على مستقبل الفكر العربي. ولعل من أهم ما يمكن التدليل على نوعية هذه الثقافة إدارتها المسؤولة عن رعايتها وتنميتها.

عندما نحاول تطبيق ما دار في الندوة على وضع الشأن الثقافي في الكويت، سنخرج بملاحظات عدة غير بعيدة عن الواقع المؤلم للثقافة العربية عموماً، وإن استثنينا بعض التجارب المفيدة والأطروحات الجديدة في سبيل نهضة الثقافة عبر عدد من المؤسسات العربية التي تتولى رعاية وتنمية الثقافة.

من أولى هذه الملاحظات ما يتعلق بنمطية التفكير في مؤسساتنا المحلية، التي لا تزال أسيرة فكرة الريادة والعراقة لبعض الإصدارات والأنشطة على مستوى الخليج والوطن العربي، ما يجعلنا دائماً في استرجاع قسري مستمر لذهنية الانجازات السابقة، والتي كانت محدودة بظل ظروفها المتواضعة وسبلها المتاحة آنذاك، وهو ما اختلف تماماً في عصرها الراهن، وما شهده من طفرات تكنولوجية تتطلب طفرات في التفكير والابتكار، والإتيان بما هو جديد خلافاً لما كان سائداً بالأمس واليوم، من دون أن تحتكر فئة ما مهمة التفكير، أو تتولاها بالنيابة عن الآخرين الذين لهم حق المشاركة وإبداء الرأي من دون أن يؤدي إلى صدام بين أجيال الثقافة الواحدة.

الملاحظة الثانية تتلخص في مدى استيعابنا من التجارب الثقافية المجاورة، واستعارة الناجح والمفيد منها لإدارة الثقافة هنا، وهو ما يتطلب وعياً مسؤولاً في تبادل الخبرات مع الآخرين من دون الركون إلى شللية معينة تمتلك ناصية القرارات والميزانيات الضخمة، وهذا ما يتضح في غياب رؤى مستقبلية لواقع الثقافة في الكويت، وبقاء كراسي المثقفين المفترضة شاغرة في المجالس واللجان المختصة بالتخطيط والتنفيذ لملامح المجتمع المدني ومؤسساته وتشريعاته. ليس هذا فقط، بل وتضاؤل دور المثقفين العاملين في المؤسسات الرسمية الراعية للثقافة، والاكتفاء بدور محدود جداً غير قابل للنمو أو التطور أو التجديد في مواقعهم الحالية على الأقل، ربما لقلة الصلاحيات والإمكانات، وهو ما يزيد المشهد الثقافي سطحية وتشتتاً وتخبطاً!

الملاحظة الثالثة، مسألة القرار في شأن تنمية الثقافة، فلا يزال مراوحاً في مكانه أو في وضعه الحلزوني، لانتشال ما تبقى من معالم الثقافة من مخاطر الطمس والاندثار تحت ماكينة التمدن والبناء العصري. ولنا عبرة في ما اندثر من معالم أثرية وتاريخية كان يمكن استثمارها لمصلحة مشاريع ثقافية عامة، تنير الأجيال الناشئة عن منابع وتاريخ الثقافة في الكويت، لتبقى فقط أطلالاً خاصة تعرض للزائرين، أو إطارات مفرغة المحتوى تهدى في المناسبات العابرة!

الملاحظة الأخيرة، تتمثل في غياب الحوار الموضوعي بين المثقفين، وهو ما ندعو إليه عبر قنوات شعبية غير رسمية، بعيدة عن التكلف والبروتوكولات والبهرجة والإثارة أو «البرستيج الثقافي»، كما صنّفه الزميل الشاعر محمد النبهان في مقاله الأخير المنشور في الزميلة «القبس» «كل شيء يطاله العبث!»، إذ أصبحت الساحة مليئة بصراع وصراخ المثقفين ضد بعضهم البعض، لتكون الثقافة الضحية الوحيدة لذلك العبث كله!

فالحوار المطلوب هنا يكون متاحاً للجميع من دون استثناء، للمشكلين كلهم للمشهد الثقافي في الكويت، بمختلف أطيافه الإبداعية والفكرية، فيلتقون في مؤتمر غير رسمي يتجاوز في مظلته نطاق المؤسسات الرسمية والأهلية كلها الراعية للثقافة، إذ يخرج فيه الجميع من مقارهم وتحفظاتهم إلى فضاء أكبر وأرحب فوق خلافاتهم، ليطرحوا وجهات نظرهم وخبرتهم ومشاريعهم ورؤاهم المستقبلية لواقع الثقافة في الكويت. والعاقبة لمن يعقل ويتدبر.

فهد توفيق الهندال

إعلامي و كاتب كويتي

Kwt1972@gmail.com

الراي يومية شاملة

www.alraimedia.com

تصدر عن

شركة مجموعة الراي الإعلامية ش.م.ك

الناشر - رئيس مجلس الإدارة

جاسم مرزوق بودي

المدير العام - نائب رئيس مجلس الإدارة

يوسف أحمد الجلاهمة

نائب رئيس التحرير

ماجد يوسف العلي

العنوان البريدي

الشويخ، شارع المطار

مقابل شركة الملاحة العربية

ص.ب ٧٦١ الصفاة

الكويت 13008

Mail Address

Shuwaikh, Airport Road,

Opposite To United Arab

Shipping Co.

P.o.box 761 Safat,

13008 Kuwait

البدالة

24953000 - 1880880

إدارة التحرير

مباشر إدارة التحرير Editorial Dir.

24953100

فاكس إدارة التحرير Editorial Fax

24818265

مباشر قسم المحليات Local News Dept Dir.

24830579

فاكس قسم المحليات Local News Fax

24815921

فاكس قسم الاقتصاد Econ Fax

24838352

فاكس قسم الرياضة Sport Fax

24843905

البريد الالكتروني

E-mail: editor@alraialaam.com

إدارة الإعلان والتسويق

مباشر الإعلان Adv. & Marketing Dir.

24953001

فاكس Fax

24953003

البريد الالكتروني

E-mail: SM@alraialaam.com

إدارة التوزيع والاشتراكات

مباشر الاشتراكات Subs Dir

24953303 /4/5/6/7/8/9/10/11

فاكس Fax

24830574

البريد الالكتروني

E-mail: dist@alraialaam.com

إدارة الإنتاج

الإنتاج Production Tel

24953222 - 24953230

فاكس Fax

24838528

البريد الالكتروني

E-mail: prod@alraialaam.com

الشئون الإدارية والمالية

المالية والإدارية Finance Tel

24953400 -24953401

فاكس Fax

24814407

البريد الالكتروني

E-mail: acct@alraialaam.com

مكتب الفحيحيل

شارع مكة، مجمع العنود الدور الرابع، مكتب 322

هاتف Tel

99465852 - 23926702

فاكس Fax

23926232

مكتب الجهراء

بجانب سنترال الجهراء ، مجمع مكة، الدور الاول، مكتب 12

هاتف Tel

66458253 - 24099408

فاكس Fax

24573310

مكتب القاهرة Cairo Office

شارع أمريكا اللاتينية

جاردن سيتي الدور الأول

شقة 7

Garden City - Latin American St.

Building No. 1 - 1st floor

flat No.7

هاتف Tel

(+202) 27926007 - (+202) 27926009

فاكس Fax

(+202) 27926010

البريد الالكتروني

E-mail: alrai@internetegypt.com

مكتب بيروت Beirut Office

شارع الحمراء

نزلة البريستول

سنتر أمين

الطابق السادس

Al - Hamra St.

Amin Center - 6 Floor

هاتف Tel

(+9611) - 737962

فاكس Fax

(+9611) - 749867

البريد الالكتروني

Email: alrai.lb@dm.net.lb.com

المقالات المنشورة في الصحيفة تعبر عن رأي كتابها لا عن رأي الجريدة

طبعت في مطابع الناشر